مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد السابع والعشرون - المجلد الخامس - التاريخ - آذار 2026م
doi.org/10.52866/esj.2026.05.27.15

أزمة مصرف انترا
وأثرها على الاقتصاد اللبناني

آيات تيسير مطلك ، أ.د. ضرار خليل حسن
الجامعة العراقية / كلية التربية

مستخلص:

تتناول الدراسة حول ازمه مصرف انترا واثرها على الاقتصاد اللبناني في ستينيات القرن الماضي، ويساعد على تفسير واحدة من أكثر الفترات المثيرة للتساؤلات في حقبة ما قبل الحرب اللبنانية، والتي شهدت أزمة سيولة في عام 1966 وإفلاس بنك إنترا، إذ كان أكبر مصرف في لبنان آنذاك، وكان يمول المشاريع الحكومية، كما انشا البنك عددا كبيرا من الشركات العقارية والتجارية والصناعية والمالية التي كانت تخرج احيانا عن طبيعة العمل المصرفي، اضافة الى قيامه بشراء عدد من المصارف الصغيرة في سويسرا، وله مكانة دولية واستثمارات في العالم العربي اجمع.

The Intra Bank crisis and its impact on the Lebanese economy

Ayat Tayseer Mutlak , A.D. Dirar Khalil Hassan
Aliraqi University - College of Education

Abstract:

He created the study on the Intra Bank crisis and its impact on the Lebanese economy in the 1966, and included an explanation of one of the most questionable periods in the era before the Lebanese Bank, which witnessed a major liquidity crisis in 1966 and the bankruptcy of Intra Bank, as it had been a bank in Lebanon since that time. It financed government projects, and the bank also established a large number of real estate, commercial, industrial, and financial companies that fell outside the nature of the appropriate work, in addition to its guidance to help a number of shareholders in Switzerland, and it has a position and investments in the entire Arab world.

المقدمة

ان النظام الاقتصادي في لبنان هو نظام رأسمالي يستند الى مبدا الطبقية والتمايز الاجتماعي نظرا الى الصلة الوثيقة بين رجال الحكم والسياسة ولا يمكن فصل السياسة عن الاقتصاد لتعلقه بأداء المصارف وذلك لان النظام الاقتصادي هو الذي ربط لبنان بعجلة الرأسمالية الخارجية ربطا تبعياً محكماً وهو الذي رسم افاق العمل السياسي والاقتصادي والمالي في لبنان .

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر المهمة التي تنوعت بين كتب ورسائل واطاريح ومجموعة من الجرائد، ومن بين تلك المصادر كتاب تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي 1958 – 1975 لمؤلفته ليلى رعد، فضلا عن اطروحة الدكتور رائد راشد محمد ، العلاقات اللبنانية – الفرنسية (1964 – 1976) .

ازمه مصرف انترا واثرها على الاقتصاد اللبناني

انشا مصرف انترا في بيروت من قبل يوسف بيدس[1]، يعتبر بنك انترا اكبر مصرف لبناني وكان يتعاطى بمفرده ٪45 من مجموع العمليات المصرفية[2]، وكان عدد المساهمين فيه لا يزيد عن 20 مساهماً ، وموجوداته لا تزيد عن خمسة ملايين ليرة، ارتفعت عام 1966 الى حوالي (745) مليون ليرة ، وامتدت فروعه الى خارج لبنان مثل قطر والاردن وإيطاليا وامريكا وسيراليون وسويسرا والبرازيل وليبيريا ونيجيريا والبهاماس[3] .

بلغ عدد موظفيه في لبنان وحده ما يزيد عن (1300) موظف ، وكان من اكثر المصارف سرعة في النمو والتطور والتوسع[4] .

كان للبنك مكانة دولية لاحتوائه قسماً مهماً من الرساميل العربية في لبنان[5]، ولاستثماراته في العالم العربي وافريقيا بالشراكة مع اثرياء المغتربين اللبنانيين ، اذ بلغت ودائعه حوالي (٪38) من اجمالي الودائع في المصارف اللبنانية ، وامتلكت مجموعة انترا عددا من اكبر الشركات في البلاد وكان يمول مشاريع التنمية الحكومية وعددا من صفقاتها التجارية الكبرى[6]، وتركز نشاطه على نشاطات

(1) يوسف بيدس ، رئيس مصرف انترا ولد في القدس عام 1912 ، فلسطيني الاصل ، تلقى قليلاً من التعليم المدرسي ، بدأ مهنته في القطاع المصرفي كموظف في مصرف باركليز فرع القدس، ونال رضى مسؤولي المصرف بتفوقه ، حصل على عدة ترقيات في فترة زمنية قصيرة ، هاجر الى لبنان واسس شركة سميت إنترا وفي عام 1952 تحولت الى مصرف لبناني ، توفي عام 1968. للمزيد ينظر : عبدالسلام متعب ، الموارنة واثرهم في التطورات السياسية الداخلية اللبنانية 1958 – 1989 ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية، 2015، ص58 ؛ جريدة الاتحاد، بيروت ، العدد 46 ، 18 تشرين الاول 1966 .

(2) محمد كشيلي ، حول النظام الرأسمالي واليسار في لبنان، ط1 ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1967 ، ص18 .

(3) ليلى رعد، تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي 1958 – 1975، ط1 ، مكتبة السائح ، طرابلس، لبنان، ص445؛ جريدة الفجر الجديد ، العراق ، العدد 1433، 16 تشرين الاول 1966 .

(4) جورج عشي وغسان العياش، تاريخ المصارف في لبنان، بنك عودة ش. م. ل، بيروت،2001، ص106 .

(5) كلود دوبار وسليم نصر ، الطبقات الاجتماعية في لبنان مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، تعريب: جورج ابي صالح ، ط1 ، مؤسسة الابحاث العربية ، ش.م.م.، لبنان ، 1982، ص82 .

(6) فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحيث من الامارة الى اتفاق الطائف، ط1، رياض الرئيس للكتب والنشر،

مصرفية وسياحية في لبنان ، كانت قبلاً تابعة كليا للرأسمال الفرنسي[1] .

امتلك اسهم في كازينو لبنان ، وراديو اوريون، وطيران الشرق الاوسط (MEA)، وشركة المرفأ، وشركة الفنادق الكبرى ، وشركة مصرف لبنان والعالم العربي ، واستوديوهات بعلبك ، وفندق هيلتون[2]، وتوصل هذا البنك الى شراء شركة احواض لبناء السفن في فرنسا[3]، وفي الخارج نمت اعمال البنك وازدادت نشاطاته وتوسع في توظيفاته الخدماتية بشكل سريع ومذهل فاصبح مركزه خلال عام 1966 في المراتب الاولى للمؤسسات المصرفية الوطنية العاملة في البلاد العربية[4] .

انشا البنك عددا كبيرا من الشركات العقارية والتجارية والصناعية والمالية التي كانت تخرج احيانا عن طبيعة العمل المصرفي ، اضافة الى قيامه بشراء عدد من المصارف الصغيرة في سويسرا[5]، وقام بإقراض مصر الذي عدته امريكا تحديا للإدارة الأمريكية ، وخروجاً عن قواعد اللعبة التي تتعدى الدور المحدد للقطاع المصرفي اللبناني، وهو (تمويل المستوردات الى لبنان والدول العربية وضخ العائدات النفطية الى امريكا)[6]، وان هذا التوسع والنمو الكبير ونتيجة لعدم اتباعه اصول وقواعد العمل المصرفي جعل هذا النمو بالاصطدام بالقواعد مما ادى الى بروز ازمة السيولة التي واجهها البنك أسوة مع معظم المصارف اللبنانية[7]، ان هذه القوه المالية المرتكزة بان واحد على الرساميل العربية الخليجية ورساميل لبنانيه والمنطلقة في مشاركه رساميل المغتربين اللبنانيين في افريقيا وامريكا سرعان ما انطوت على خطر لا يستهان به بالنسبة الى الرأسمال المالي الغربي العامل انطلاقاً من بيروت والراغب في ابقاء او استعادة الرقابه والسيطرة على المركز المالي المصرفي في لبنان.

كان وراء ازمة انترا اسباب داخلية وخارجية، تعود الاسباب الداخلية الى السياسة المصرفية التوسعية والبعد عن القواعد المصرفية السليمة فضلا عن بعد الرقابة المصرفية وقله الخبرة لدى الجهاز الاداري لمصرف لبنان الذي كان حديث النشأة وهذا ما دفع رئيس (مصرف انترا) ان يجازف بالرساميل العربية ورساميل المغتربين اللبنانيين والتوقف عن الدفع نتيجة اتباعه سياسه قبول الودائع لأجال قصيره وتسليفها او توظيفها في مجالات طويلة الامد[8]، كما بينت بعض التقارير عن حدوث تمويه الحقائق المصرفية بواسطة الحسابات المزيفة لإظهار المصرف في مظهر سليم من الناحية المالية ، الا انه في الحقيقة كان على وشك الافلاس ، ومن الاسباب الاخرى هو كثرة اعداء يوسف بيدس في سوق الاوراق المالية وفي داخل الحكومة كونه من النازحين الفلسطينيين الذين استطاعوا خلال مدة قصيرة اكتساح السوق المالي اللبناني والخارجي[9] .

بيروت، 2008 ، ص256 – 257 .

(1) كلود دوبار وسليم نصر ، المصدر السابق ، ص82 .

(2) باسم الجسر ، فؤاد شهاب ذلك المجهول ، ط1 ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 1988، ص108.

(3) طليع كمال حمدان ، تطور البنية المجتمعية في الجنوب اللبناني بين 1943 – 1975 ، دار الفارابي ، بيروت ، 2017، ص132 .

(4) ليلى رعد ، المصدر السابق ، ص445 .

(5) كلود دوبار وسلين نصر ، المصدر السابق ، ص82 .

(6) طليع كمال حمدان ، المصدر السابق ، ص132 .

(7) محمد كشيلي ، المصدر السابق ، ص18 .

(8) ليلى رعد ، المصدر السابق ، ص452 .

(9) نقلًا عن: رائد راشد محمد، العلاقات اللبنانية – الفرنسية (1964 – 1976)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كليةالتربية،جامعةتكريت،2012،ص66.

اتهم يوسف بيدس بانه هو المسؤول الاول عن خساره المصرف[1]، لإظهاره المصرف خلال سنوات عدة بمظهر المصرف الناجح الذي تفوق حسابات موجوداته حسابات مطلوباته وهو في حقيقه الامر مفلس منذ بضعه اعوام اذ كان يعمل على تغطيه افلاسه بأساليب مصرفية سرية وعلاقات سياسية وادارية مع رؤساء ومدققيه الحسابات فضلا عن استفادته من قانون سرية المصارف[2].

كان موقف الطبقة السياسية واصحاب المصارف الاخرى عدائياً اتجاه اكبر مؤسسة مصرفية لبنانية ولتبرير عدم مساعدة انترا اطلق البعض منهم تصريحات ان ازمة انترا عميقة جدا وان اي محاوله لإنقاذه تعني خساره مال الشعب وعدم استرجاعه[3]، اما فيما يتعلق بالأسباب الخارجيه فيمكن عد قيام الولايات المتحدة برفع سعر الفائدة للودائع في مصاريفها ذو اثر كبير في خساره مصرف انتره الذي وصلت نسبه فوائده على الودائع حوالي (2.6٪)[4]، وهي نسبه متدنية وغير مقبولة في اوروبا والولايات المتحدة ومع ارتفاع اسعار الفائدة العالمية في الخارج وصلت الى (6٪)[5]، وهو ما دفع معظم العملاء الى سحب ودائعهم المالية من المصارف اللبنانية وايداعها في المصارف الأمريكية[6]، اذ بلغ مجموعها اكثر من (51) مليون ليرة لبنانية[7].

عدت هذه الازمة هي مؤامرة عالمة بواسطة (اسرائيل) لإبقاء احتكارها المطلق لتجارة الذهب وان علاقه هذا الامر بمصرف انترا هو ان بيدس كان يطمح الى انشاء مصفاة عالمية للذهب بالاتفاق مع شركة فرنسية شبه رسمية تدعى (كومباني دوما تو برسو) (company Doma to Press) ويكون مقرها بيروت ، غير ان هذه الصفقة كانت بمثابة عمل بالغ الخطورة على السوق العالمي للذهب وعلى الصهيونية العالمية بشكل خاص لذا ضغطت بأساليبها وبكل قواها لتقضي على هذه المحاولة[8]، وكما برز الصراع الفرنسي- الامريكي لتحطيم هذه الإمبراطورية المصرفية والمالية التي باتت تشكل خطرا لا يستهان به على الرأسمال الغربي[9]، ولاسيما في استثماراته في لبنان فأرادت (مجموعة لودفيغ الأمريكية) (American Ludwig Group) ان تسيطر على شركه طيران الشرق الاوسط التي تربط بين دول الخليج المنتجة للنفط في الشرق العربي وراديو اوريون للمواصلات السلكية واللاسلكية الذي يربط بين لبنان وجميع دول العالم ومرفأ بيروت[10].

قامت لجنة الرقابة على المصارف بمهماتها منذ انشائها في 9 ايار 1967 بموجب قانون رقم (2867) بتنقية القطاع المصرفي وتثبيت دعائمه بهدف اعادة الثقة الى السوق المصرفية بعد ازمة

(1) جريدة العرب، العراق ، العدد 795 ، 20 آذار 1967 .
(2) ليلى رعد ، المصدر السابق ، ص452 .
(3) فاطمة قدورة الشامي ، الدكتور عبدالله اليافي ، إنسان ، قانوني ورجل دولة 1901 – 1968 ، ط1 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2016 ، ص103 .
(4) كمال ديب، امراء الحرب وتجار الهيكل (رجال السلطة والمال في لبنان)، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، 2007، ص218 .
(5) كمال ديب، يوسف بيدس، امبراطورية «انترا» وحيتان المال في لبنان، ط1، دار النهار، بيروت، 2014، ص53.
(6) رائد راشد محمد ، المصدر السابق ، ص41 .
(7) كمال ديب ، يوسف بيدس امبراطورية انترا وحيتان المال في لبنان ، المصدر السابق ، ص53
(8) ليلى رعد ، المصدر السابق ، ص455 .
(9) غسان شربل، لبنان دفاتر الرؤساء، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، 2014م، ص80.
(10) رائد راشد محمد ، المصدر السابق ، ص43 .

انترا وساعدت الظروف والاوضاع الاقتصادية على ازدياد حجم الودائع المصرفية وتطور العمليات المصرفية التي كان لها صلة بالتجارة الخارجية وذلك بفضل عوامل محلية واقليمية باعتبار ان مطلع السبعينات في الشرق الاوسط شهد ارتفاعاً سريعاً لأسعار النفط وعائداته مما ضاعف من موجودات المصارف اللبنانية[1]، اما بالنسبة الى حركه تغلغل الرأسمال الاجنبي في المؤسسات المصرفية اللبنانية فان الجدول التالي يوضح ذلك :

جدول يوضح تطور عدد المصارف حسب فئاتها :

لبنانية وعربية ومختلطة واجنبية ما بين الاعوام (1960 – 1972)[2]

السنة / الفئة	1960	1966	1971	1972
العدد الاجمالي للمصارف	40	93	72	74
مصارف لبنانية	20	55	39	28
مصارف عربية	6	6	6	6
مصارف مختلطة	3	18	15	28
مصار اجنبية	11	14	12	12

يبين هذا الجدول الضعف البنيوي في النظام المصرفي الذي لم يستطيع احد من الصمود امام الازمة المصرفية التي تعرض لها لبنان عام 1961 فالرساميل العربية التي سحبت ووضعت في المصارف الأجنبية اثرت في نموه السريع ويظهر هذا الجدول التغلغل للرأسمال الغربي في المصارف الوطنية[3]، اثر على التدفقات الشرق الادنى المالية[4].

لعب الرأسمال الغربي دورا مهما في انهيار بنك انترا عام 1966، ان السبب الرئيسي لتوقف البنك عن الدفع هو ان القطاع المالي المصرفي في لبنان هو تابع لنظام رأسمالي غربي وفي هذا التركيب تشير عدة قوانين موضوعية يتطور على اساسها ويصل الى قمة تطوره بالتعرض الى ازمات ماليه دوريه تعبر عن تناقضات تركيبيه على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والقوانين هي (الربح السريع، ضيق مجال الاستثمار، قانون السوق الرأسمالي العالي، قانون المنافسة والصراع) هذه القوانين كانت الاساس في اصطدام البنك بالسياسة الخارجية للمصارف مما ادى الى انهياره

(1) ليلى رعد ، المصدر السابق ، ص459 .
(2) ليلى رعد ، المصدر السابق ، ص460 ؛ جورج عشي وغسان العياش، تاريخ المصارف في لبنان، بنك عودة ش. م. ل، بيروت، 2001، ص141 .
(3) ليلى رعد المصد ر السابق ، ص460 .
(4) كلود دوبار وسليم نصر ، المصدر السابق ، ص82 .

وسقوطه[1]، فتوقف البنك عن الدفع في 14 تشرين الاول 1966 واقفل ابوابه في 15 تشرين الاول 1966 ثم بين ان اقفال المصرف لم يكن سببه اي عجز او نقص في الميزان التجاري ، بل فقدان السيولة وان موجوداته كانت تفوق الى حد كبير ما مطلوب منه[2].

ان انهيار بنك انترا كان بالقدر ذاته، إذ كان له نتائج قوية وعوامل اقتصادية اقليمية، فكانت اعادة توجيه وتدفق رؤوس الاموال العربية الى خارج بيروت قد حدث جراء تعمد الولايات المتحدة لرفع نسبة الفوائد، وقد تظافرت هجرة رؤوس الاموال هذه مع الخصومات السياسية في ما يسمى الحرب العربية الباردة بين الرياض والقاهرة التي دارت بدورها في سياق الخصومة الأمريكية – السوفياتية ، اما محلياً ، فقد ازدادت القيود الهيكلية للنظام المصرفي المركزي المقام حديثاً بفعل حساسيته الشديدة حيال التدخل السياسي من جانب بارونات المصارف وكان هؤلاء يمقتون اصول بيدس الفلسطينية وتعاظم احتكاره المال اكثر[3].

كان من المفترض ان تقوم الحكومة اللبنانية بمساندة البنك حسب قانون المصارف ولكن عملية الحكومة على عقد جلسة في 16 تشرين الاول 1966[4]، لاستعراض الوضع الناتج عن توقف مصرف انترا عن الدفع بحضور حاكم ومصرف لبنان ورئيس جمعيه المصارف وبعض الخبراء ، وبعد التداول تبين ان الوضع المالي سليم ، فوضع المجتمعون عددا من الحلول التي هدفت الى تامين السيولة اللازمة من المصرف المركزي لجميع المصارف لتتمكن من مواجهه الازمة والحفاظ على سلامة الاقتصاد اللبناني والحرص على مصالح المودعين[5]، عملت الحكومة على تعطيل العمل في المصارف لمده ثلاثة ايام ابتداء من 17 – 20 تشرين الاول عام 1966[6]، وكلفت وزاره المالية بالاتفاق مع مصرف لبنان لإعداد مشروع قانون لتعديل قانون النقد والتسليف على اساس توسيع سلطات المصرف المركزي وتوسيع نطاق وسائل عمله بالنسبة للمصارف والسوق المالي والنقدي[7].

أعلن مصرف انترا توقفه عن الدفع وتقدم ببيان عن وضعه المالي والذي تضمن عرض رفع ديونه على اساس (100٪) عن طريق الصلح فان الحكومة تابعت دراسة امكانات حماية مصالح المودعين خارج نطاق التدابير المصرفية[8]، وعملت على تقديم المساعدات اللازمة لجميع المصارف في لبنان بعد ازمة انترا وقد يؤثر افلاسه تأثيراً بالغا في اقتصاد البلاد اذا استمرت هذه الازمة من دون وضع حلول عامة لوضع القطاع المصرفي[9].

(1) هشام صفي الدين، دولة المصارف تاريخ لبنان المالي، ترجمة : فكتور سحاب ، المصدر السابق ، ص188 .
(2) رائد راشد محمد ، المصدر السابق ، ص65 – 66 ؛ جريدة الثورة العربية ، العراق ، العدد 713 ، 17 تشرين الاول 1966 .
(3) هشام صفي الدين ، ترجمة : فكتور سحاب ، المصدر السابق ، ص191 .
(4) كمال ديب ، يوسف بيدس امبراطورية انترا وحيتان المال في لبنان ، المصدر السابق ، ص416.
(5) ليلى رعد ، المصدر السابق ، ص446 ؛ رائد راشد محمد، المصدر السابق ، ص66 .
(6) جريدة الثورة العربية ، العراق ، العدد 714 ، 18 تشرين الاول 1966 .
(7) جورج عشي وغسان العياش ، المصدر السابق ، ص125 .
(8) ليلى رعد ، المصدر السابق ، ص446 .
(9) جريدة الاتحاد ، بيروت ، العدد 46 ، 18 تشرين الاول 1966 .

ادت التدابير التي اتخذتها السلطات السياسية والنقدية مع ما رافقها من حملات توعية وتهدئة الى تجاوز ازمة الثقة بالقطاع مؤقتاً، والى التحقيق من اثارها تخفيف من اثارها لان المصارف استطاعت تلبية السحوبات التي تعرضت لها، فهدأت النفوس وانصرفت السلطات لمعالجة ازمة انترا[1].

كان على الحكومة معالجة اوضاع الاف المودعين الصغار فعملت على استصدار قانون لتسديد ودائعهم فصدر عن مجلس النواب القانون الشهير باسم قانون (الخمسين مليون ليرة لبنانية)[2] في 9 تشرين الثاني 1966 تحت رقم 66-61 ثم تبعه في 15 تشرين الثاني صدور المرسوم (5977) الذي نظم عمليات الدفع تنفيذا للقانون والذي اجازة للحكومة بان تدفع مبلغا اقصاه 50 مليون ليره لبنانيه يؤخذ سلفه من الخزينة او من مصرف لبنان بكفالة الدولة ويدفع لأصحاب حسابات الودائع والادخار الذين لا تتجاوز حساباتهم الدائنة الموجودة لدى (مصرف انترا) (15000) ليرة لبنانية على ان تدفع بالأولية قيمه الحسابات الدائنة التي لا تتجاوز (5000) ليرة لبنانية اما الرصيد فيدفع لأصحاب الودائع الذين لا تتجاوز (15,000) ليرة لبنانية نسبياً بين ارصده هذه الودائع والرصيد الذي تبقى بعد تسديد (5000) لمستحقيها[3].

تناولت الاصلاحات التشريعية التي صدرت تباعا خلال عام 1967 نصوصاً خاصة بمعالجة مصرف انترا لتلافي وقوعه في الافلاس التام وتعرض اصحاب الحقوق فيه الى القواعد الصارمة التي ترعى شؤون الافلاس ، فبعد اصدار قانون (الخمسين مليون ليرة) صدر قانون جديد بتاريخ 16 كانون الثاني 1967 تحت رقم 67/ 2 خاص بالمصارف التي تتوقف عن الدفع ، عرف (بقانون انترا)[4]، وصدر مرسوم تشريعي يحمل الرقم 44 بتاريخ 5 اب 1967 تسمح بوضع حل نهائي لقضية انترا ، عن طريق اتفاق كبار الدائنين وعقد الاتفاق وعرف باتفاق 11 تشرين الاول 1967[5]، تمكنت الحكومة من خلال هذا القانون تعيين لجنة جديدة محل اللجنة الإدارية السابقة لتمتع هذه اللجنة بصلاحيات الجمعية العمومية غير العادية ، ويكون من اختصاصها السعي لإيجاد حلول تؤمن مصالح اصحاب الحقوق بأفضل الوسائل السريعة ، وتكون هذه اللجنة برئاسة حاكم مصرف لبنان ومؤلفه من خمسة اعضاء يتعينون بمرسوم رسمي، ومن خلال هذه اللجنة امكن انفاذ انترا وتفادي الكوارث التي كان يمكن ان تنجم عن متابعة اعمال التصفية وفقاً لقواعد الافلاس[6]، وكانت خطة الانقاذ التي قامت في الاساس على تحويل كبار المودعين الى مساهمين في المؤسسات الجديدة التي انبثقت عن الحل وهي شركة انترا للاستثمار، وبنك المشرق، ان تكون جميع الودائع التي لا يتجاوز رصيدها (250,000) ل.ل يدفع لأصحابها (50٪) منها نقدا على ثلاث دفعات سنويا وتحول بقية الودائع الى مساهمة في المؤسسات الجديدة اي شركة انترا للاستثمار وهي شركة قابضة تتولى ادارة الموجودات وبنك المشرق التابع للشركة

(1) جورج عشي وغسان العياش، المصدر السابق، ص 126.
(2) هشام صفي الدين ، ترجمة : فكتور سحاب ، دولة المصارف تاريخ لبنان المالي، المصدر السابق، ص215.
(3) جورج عشي وغسان العياش ، المصدر السابق ، ص126 .
(4) هشام صفي الدين ، ترجمة : فكتور سحاب ، المصدر السابق، ص215-214 .
(5) جورج عشي وغسان العياش ، المصدر السابق، ص127؛ هشام صفي الدين، المصدر السابق ، ص232.
(6) غسان شربل، المصدر السابق، ص81.

الام والمؤسس براس مال قدره ثلاثة ملايين ليرة لبنانية.

تألف مجلس ادارة الشركة الجديدة من ممثلين من الحكومة اللبنانية وحكومتي الكويت وقطر وبنك الكويت الوطني وشركه الفوائض الزراعية التابعة للحكومة الأمريكية[1]، ولم ينتهي عام 1967 الا ولبنان تجاوز ازمه انترا كما تجاوز ذبول حرب الايام الستة[2]، وبعد ازمة ان ترى اصبحت هناك عشرات المصارف تعاني من عجز مالي في مؤسساتها المصرفية وان من اهم العوامل التي ساعدت على تهميش المؤسسات اللبنانية داخل النظام المصرفي ابتداء من عام 1968-1967 هي الخلافات السياسية في المنطقة وانعكاسات الازمة الدولية النقدية وارتفاع اسعار الفائدة في الغرب والمستوى المنخفض لتركز القطاع المصرفي اللبناني كان لدى (33) مصرفا من اصل (55) ودائع بقيمه اقل من 10 من ملايين ليره لبنانيه والنمو الهش المبني على اكثريه من الودائع وقصيره الاجل ، كانت (٪89 من الودائع عام 1969 ودائع تحت الطلب) وسلبية المصرف المركزي حيال هذه الازمة[3].

كانت هذه الازمة فرصه للمصارف الأجنبية والمختلطة لغرض هيمنتها الكاملة على القطاع المصرفي احد اركان اقتصاد الخدمات اللبناني فاستحوذت على نصف المصارف (٪49.8) وثلثي الودائع المصرفية (٪68.1) والهدف من ذلك (اجتذاب الادخار الداخلي) واستعادة قسم من الارباح المحققة ، وضخها نحو بلدانهم الأصلية[4].

(1) جورج عشي وغسان العياش، المصدر السابق، ص130 - 131 .

(2) طليع كمال حمدان ، المصدر السابق ، ص134 .

(3) كلود دوبار وسليم نصر ، المصدر السابق ، ص82 .

(4) طليح كمال حمدان ، المصدر السابق ، ص132 .

وبعد زيادة نشاطهم في لبنان وسيطرتهم المباشرة على مركز بيروت المالي وبإعادة القطاع المصرفي اللبناني الى حاله التبعية القصوى او بتحويله نحو نشاطات ثانوية[5]، والتصفية الذاتية والاتحاد والاندماج في مصارف اجنبيه استمر عدد المصارف اللبنانية بالانخفاض اذا كان عددها قبل الازمه (55 مصرفا عام 1963 وبعدها اصبح 38 مصرفا عام 1969 ثم 25 مصرفا عام 1974) تسارعت الوتيرة عام 1973 وكذلك اندفاع الشركات المصرفية الكبرى المتعددة الجنسية الشارية للمؤسسات اللبنانية من اجل التمركز في بيروت اثر افلاس بنك انترا على دعم القطاعات المنتجة وهي القطاع الزراعي والصناعي وكان تأثيره سلبيا.

استحوذ قطاع التجاره على الحصه الاكبر من التسليفات اذ وصلت ل ٪35 لعام 1972 ما يفسر التلازم في النمو بين قطاع المصارف والتجارة [6]، بينما قطاع البناء الخاضع بالكامل للعرض والطلب والاقتصاد والسوق ، وكان يتدرج القطاع المصرفي من اطار الصناعة الا ان حيويته كقطاع جعلت الرساميل فيه سريعة الحركة تماما كالتجارة وارباحه كثيرة ، خصوصاً مع تزايد الطلب على المساكن والمحلات وبهذا اصبحت المناطق السكنية في لبنان في المدن متطورة اكثر بالتجارة وادى هذا الى هبوط الزراعة والصناعة لعدم اعطاء تسليفات مصرفية كافيه لها اذ كانت نسبه التسليفات للزراعة ٪4.6 والصناعة ٪16.3 [7]، أدت هذه الازمه الى تقهقر الاقتصاد اللبناني وتوقف العمليات التي تحول مشاريع البناء والصناعة والزراعة التي ارتبط

(5) غسان شربل، المصدر السابق، ص82.

(6) كمال ديب ويوسف بيدس، امبراطورية انترا وحيتان المال، المصدر السابق، ص56.

(7) طليع كمال حمدان ، المصدر السابق ، ص134 - 135 .

مصيرها بتسهيلات مصرف انترا وقروضه[1].

انتجت ازمة انترا منهجاً اقتصادياً وظاهرة احكام سيطرة واشراف المصارف الأجنبية على الاقتصاد اللبناني على اثر عمليات التصفية والاندماج وذلك في سبيل تطهير القطاع المصرفي[2]، إذ ان التبعية الخارجية للمصارف اللبنانية تركت اثارا سلبيه على تطور البلد اقتصاديا بحيث اصبح هناك عام 1972 (74) مصرفا عاملا في لبنان موزعا على رؤوسه اموال لبنانيه وعربيه واجنبيه ومختلطه غير ان المصارف المختلطة والاجنبية كانت تتقاسم نسبة (54.1٪)[3]، من مجموع الودائع المصرفية والمقدرة بحوالي (2.5) مليار دولار امريكي.

في نهاية عام 1973 بلغت موجودات المصارف اللبنانية من العملات الأجنبية ما يقدر (4.2) مليار ليرة لبنانية ليرتفع عام 1974 الى (5.7) مليار ليرة لبنانية وهذا ينعكس على صعود دور لبنان كمركز مالي للشرق الاوسط وفي الوقت ذاته كان الارتفاع الذي شهدته الودائع المصرفية من شانه مضاعفه مجموع القروض المحلية المعطاة من المصارف للفترة (1970-1975)[4]، اذا عمدت الحركة المصرفية الناشطة في لبنان الى ان تشبع الحاجيات الخارجية غير الموجهة لتلبية الحاجات الداخلية مما جعل قطاع الخدمات ولا سيما المصارف على صلة وثقى بالخارج مما جعل الاقتصاد اللبناني عرضة لهزات قد تحدث من جراء اي تغيير او تدخل خارجي، اقليمي او دولي في شؤون لبنان الداخلية[5].

شهد القطاع المصرفي العربي توسعا لم يسبق له مثيل مع تزايد التمايز في الاقتصاد العربي بين اقتصاد الدول الغنية بالنفط وبين الدول الفقيرة وفي بيروت لم تكن السوق المالية تفتقر الى رأس المال الحاد وهو راس المال المتنقل بين الاسواق سعيا وراء الكسب السريع حيثما يجده بين عامي 1970-1974 حقق نمو الودائع المصرفية نسبة مذهلة وصلت (240٪) وهذا التدفق يفوق طاقة بيروت المالية على ادارته[6].

عدت الفترة 1971-1974 العهد الذهبي الاول للقطاع المصرفي، إذ شهد لبنان استقراراً نقدياً وتعزيزاً لقيمة الليرة اللبنانية، بحيث بلغت ازاء الدولار الامريكي حدود سعرها الاصلي الرسمي ولم يتعرض اي مصرف لأي هزة خلال هذه الفترة ورافقه هذا التطور ارتفاع اسعار البترول غداه حرب تشرين 1973، وبروز بيروت كمركز مالي مصرفي واقليمي، وحصل العديد من المصارف الأجنبية على التمركز فيها عن طريق شراء بعض المصارف الصغيرة القائمة او عن طريق فتح مكاتب تمثيل فكان منها بعض المصارف الأمريكية الكبرى وبعض المصارف الاوروبية حتى الروس واليابانيون كانوا في عداد من جذبتهم السوق المالية اللبنانية في تلك الفترة[7].

ضغطت جمعية المصارف في لبنان لتعديل قانون النقد والتسليف لتوسيع افاق العملية المصرفية وتعزيز موقع الجمعية الاستثماري لدى الدولة وصار مصرف لبنان مصدر التسليف الاول في

(1) كمال ديب، يوسف بيدس امبراطورية انترا وحيتان المال في لبنان، المصدر السابق، ص57.
(2) فواز طرابلسي، المصدر السابق، ص258.
(3) معد صابر راجي، بحث «التأثيرات الاقتصادية والطائفية والحزبية في الاوضاع الداخلية اللبنانية 1970 - 1976»، مجلة آداب الفراهيدي، العدد11، جامعة تكريت، كلية الآداب، حزيران، 2021، ص366.
(4) ليلى رعد، المصدر السابق، ص460.
(5) طليع كمال حمدان، المصدر السابق، ص134.
(6) هشام صفي الدين، ترجمة: فكتور سحاب، المصدر السابق، ص239 - 240.
(7) جورج عشي وغسان العياش، المصدر السابق، ص142.

الدولة[1] .

اصبحت المؤسسات المصرفية الاجنبية تمثل حوالي ثلاث ارباع مجموع المؤسسات المصرفية في بيروت، وان المؤسسات العربية او العربية – الغربية لا تمثل سوى (15٪) من هذا المجموع ، وان سياسة القطاع المصرفي على هذا النحو اثر كثيرا في الاقتصاد اللبناني الوطني اذ ان المصارف تسحب قسما مهما من الاعتمادات التي يمكن ان يستفيد منها الاقتصاد الوطني وذلك بتوظيفها في الخارج بنسبة عالية من مواردها قد تصل (من 40٪ –50٪ من مجموع الموارد للسنوات –1970 1974)[2]، وتحول المصارف الاجنبية الى مؤسسات الام او الى الاسواق المالية الغربية اكثر من نصف الادخار او التراكم ، كان بالإمكان تثميره في اقتصاد لبنان او الشرق الادنى والتساوي هذه التوظيفات مبالغ ضخمه 2088 مليون ليره لبنانيه عام 1970 و 3980 مليون ليره لبنانيه عام 1974 اي ما يعادل 50٪ و60٪ من اجمالي الناتج اللبناني وهنا يقدر ضخامة الناتج السلبي للوضع الاقتصادي[3] .

قامت الحكومة اللبنانية بإنشاء المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي لتنمية الصناعة والسياحة في البلد وتحقيق اولويات الاقتصاد الوطني ومنها قيام المؤسسات الصناعية والسياحية التي تعمل على تنمية الدخل القومي وايجاد فرص عمل في هذه المؤسسات لمواجهة النمو السكاني المتزايد وايجاد توظيف ملائم للرساميل وعند صدور القانون الخاص بإنشاء المصرف على شكل شركة مختلطة ترددت المصارف بالمساهمة براس ماله قبل ان يتعزز دور القطاع الخاص في ادارته واشترطت المصارف ان يتولى رئاسته رجل تثق المصارف بقدرته وكفاءته[4]، ورشحت لذلك سليم الحص[5]، الذي كان حينها رئيسا للجنة في الرقابة على المصارف وعملت الدولة عام 1973 على الاكتتاب بنسبه 49٪ من راس المال محتفظة به لمدة اربع سنوات ويحق لها ان تبيع مساهمتها للخزينة بسعر 3٪ وهذا يعتبر خطوة مهمة للمساهمة في زيادة النشاط الاقتصادي في لبنان[6] .

تأسست مصارف مشتركة وفقا لقانون مصارف الاعمال والتسليف المتوسط والطويل الاجل ومنها انفيبنك بمبادرة من بنك عودة وبمشاركة فرنسية بلجيكية ويابانية وبنك الاتحاد بمشاركة أمريكية وأوروبية ويابانية بمبادرة من مجموعه جيفينور.

تأسست بعض الشركات المالية بمشاركة رساميل اجنبية وما ان انتهى لبنان من استشراف دوره المالي في المنطقة والعالم حتى وقعت الفتنة التي خطط لها من كان يريد بهذا البلد دورا اخر غير الدور الذي كان يفتش هو عنه ، ولعل المستقبل المشرق الذي كان ينتظر لبنان على الصعيد المالي والاقتصادي هو احد الاسباب الكامنة وراء الفتنة[7] .

ويتضح مما ذكر لنا آنفاً أن الابعاد السياسية التأريخية لدولة لبنان هي مجموعة من الأحداث الماضية التي تتوالى بخط مستقيم ولا تتخذ كلها المعاني ذاتها أنما تتخذ ضمن وحدة التأريخ أزمات متتالية يمر بها لبنان لعل أسوأها هي الازمة المصرفية (ازمة انترا) أو بصورة عامة الازمة

(1) هشام صفي الدين ، المصدر السابق ، ص240 .
(2) طليع كمال حمدان ، المصدر السابق ، ص134 .
(3) كلود دوبار وسليم نصر ، المصدر السابق ، ص85 .
(4) جورج عشي وغسان العياش ، المصدر السابق ، ص149 .
(5) كلود دوبار وسليم نصر، المصدر السابق، ص85.
(6) جورج عشي وغسان العياش ، المصدر السابق ، ص149 .
(7) جورج عشي وغسان العياش، المصدر السابق، ص151.

الاقتصادية مما جعل أياماً صعبة يعيشها الشعب اللبناني وهذه الازمة لم تبرز بين ليلة وضحاها بل تم كشفها بمرور الايام نتيجة اسباب أقتصادية وسياسية واجتماعية داخلية وخارجية والتي جعلت الشعب اللبناني تحت وطأة أزمة أقتصادية سيئة حيث هيأت هذه الازمة الواقع الاقتصادي الذي تمثل في ارتفاع الديون وتراخمها وانهيار العملة الوطنية وسوء الصناعات الوطنية وتزامن الوضع مع سوء الأوضاع السياسية وعدم تشكيل حكومة مستقرة مما أدى الى انهيار الوضع المالي والسياسي والاقتصادي.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين فبفضل الله ومنته تم انجاز هذه الرسالة وقد توصلت فيها الى الاستنتاجات الآتية: ..

1. ان السمة البارزة في بنية النظام الاقتصادي اللبناني هو ميله المفرط نحو قطاع الخدمات والتجارة اذ كان يشكل نقطة ضعف في بنية الاقتصاد اللبناني ولا يزال يشكل الثغرة التي تعبر من خلالها ازمات متعددة الى داخل الاقتصاد الوطني وكانت (انترا) المثال الحي على هذه السمة.

2. شكلت المصارف اللبنانية العامل الاساسي لبناء الاقتصاد اللبناني ومدى تطوره وذلك لاستلام الودائع وتوظيفها في جميع مؤسسات البلاد وكانت للمصارف التأثير الاكبر لسوء الاقتصاد البلاد وتدهوره في لبنان .

3. عدت المصارف الاجنبية الاكثر وجودا في لبنان وذلك بسبب التسهيلات التي وضعتها الدولة اللبنانية للمستثمرين الاجانب داخل لبنان اذ وضعت لهم (قانون سرية المصارف) الذي كان يضمن لهم عدم اطلاع العالم على أموالهم وعلى طرق عملهم المصرفية.

4. يرى الباحث أن المشكلة الأساسية للدولة اللبنانية هو عدم أستقلالية قرارها الاقتصادي لاسيما المصرف منها والذي هو أساس وعصب الاقتصاد اللبناني كون أن أغلب المصارف اللبنانية مشكلة برؤوس أموال أجنبية وبالتالي أرتهان قرارها السياسي بالكي رؤوس أموال تلك المصارف، سواء كان الفرنسيين أو الانكليز أو الأمريكان، ولا زالت مشكلة الاقتصاد اللبناني تعاني من تلك المعضلة.

المصادر والمراجع

أولاً: الاطاريح والرسائل

1) رائد راشد محمد ، العلاقات اللبنانية – الفرنسية (1964 – 1976) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2012 .

2) عبدالسلام متعب، الموارنة واثرهم في التطورات السياسية الداخلية اللبنانية 1958 – 1989 ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2015.

ثانياً: الكتب العربية والمعربة

1) باسم الجسر ، فؤاد شهاب ذلك المجهول ، ط1 ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 1988.

2) جورج عشي وغسان العياش، تاريخ المصارف في لبنان، بنك عودة ش. م. ل، بيروت، 2001.

3) جورج عشي وغسان العياش تاريخ المصارف في لبنان، بنك عودة ش. م. ل، بيروت،2001.

4) طليع كمال حمدان ، تطور البنية المجتمعية في

الجنوب اللبناني بين 1943 – 1975 ، دار الفارابي ، بيروت ، 2017.

5) غسان شربل، لبنان دفاتر الرؤساء، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، 2014م.

6) فاطمة قدورة الشامي ، الدكتور عبدالله اليافي، إنسان ، قانوني ورجل دولة 1901 – 1968، ط1 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2016.

7) فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحيث من الامارة الى اتفاق الطائف، ط1، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، 2008 .

8) كلود دوبار وسليم نصر، الطبقات الاجتماعية في لبنان مقاربة سوسيولوجية تطبيقية ، تعريب : جورج ابي صالح ، ط1 ، مؤسسة الابحاث العربية ، ش.م.م. ، لبنان ، 1982.

9) كمال ديب، امراء الحرب وتجار الهيكل (رجال السلطة والمال في لبنان)، ط1، دار النهار للنشر، بيروت، 2007.

10) كمال ديب، يوسف بيدس، امبراطورية «انترا» وحيتان المال في لبنان، ط1، دار النهار، بيروت، 2014.

11) ليلى رعد، تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي 1958 – 1975 ، ط1 ، مكتبة السائح، طرابلس، لبنان.

12) محمد كشيلي، حول النظام الرأسمالي واليسار في لبنان ، ط1 ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، 1967.

ثالثاً: الجرائد والمجلات

1. جريدة الاتحاد ، بيروت ، العدد 46 ، 18 تشرين الاول 1966 .

2. جريدة الاتحاد ، بيروت ، العدد 46 ، 18 تشرين الاول 1966 .

3. جريدة الثورة العربية ، العراق ، العدد 713، 17 تشرين الاول 1966 .

4. جريدة الثورة العربية ، العراق ، العدد 714، 18 تشرين الاول 1966 .

5. جريدة العرب ، العراق ، العدد 795 ، 20 آذار 1967 .

6. جريدة الفجر الجديد ، العراق ، العدد 1433، 16 تشرين الاول 1966 .

7. معد صابر راجي، بحث «التأثيرات الاقتصادية والطائفية والحزبية في الاوضاع الداخلية اللبنانية 1970 – 1976»، مجلة آداب الفراهيدي ، العدد11 ، جامعة تكريت ، كلية الآداب ، حزيران، 2021.